تصريف الأموال المحرَّمة وفق

ضوابط الشريعة الأسلامية

بيت التدقيق الشرعي

ضاري العتيقي

الحمدلله رب العالمين الذي أبان للناس سبل الهداية و الرشاد، و نَظَّمَ للعباد أمورهم من طلب الكسب الحلال و البعد عن الحرام، و الصلاة و السلام على رسول الرحمة و الهدى و على آله و صحبه أجمعين.

فقد أعتنى التشريع الإسلامي بتنظيم شأن المسلم في كل ما يحتاجه في أمور الدنيا فيما يتعلق بالمعاملة و المبادلة و المنافع بين الناس، فاحتوت الشريعة الإسلامية على المبادئ و الضوابط التي فصَّلت الأحكام و أصَّلت القواعد للمعاملات بجميع أنواعها المالية منها و غيرها و امتازت شريعتنا بتشريع متميز لأمور التعامل المالي بجميع جوانبه، فاتسمت بسمات متعددة أهلَّتها لتكون منارة يستسقى منها القواعد و الضوابط لأمور المال و الأقتصاد.

و من المواضيع المهمة التي أولت الشريعة لها أهمية كبرى، و هي الكسب الحلال و البعد عن الحرام، و لذلك حدت له حدوداً في كيفية إكتسابه و إنفاقه و بين حرمة التعرض له بسرقة أو غصب أو معاملة ربوية و غيرها، و مما شاع في العصر الحديث مثل: غسيل الأموال و الإتجار المحرم و الأموال المختلطة (أساسها حلال و أختلط بها جزء محرَّم) كبعض أنواع الأسهم في التداول في الأوراق المالية.

والذى جاءت الشريعة لتصحح و توضح مفهوم التعامل مع المال بما ينسجم مع المنظور الإسلامي الصحيح ، فلا يجوز إكتسابه بطرق محرَّمة، كما لا يجوز إهماله و غضاعته ، بل جعله كالمعدوم لا يدخل في الوعاء الزكوي ، و لذلك فمن حاز المال الحرام فعليه أن يرده لصاحبه ، فإن تعذر لإغن الواجب هو التخلص منه بالسبل و الطرق التي تتفق مع الشريعة الإسلامية.

أهداف البحث:

- تهدف هذه الدراسة إلى الأقول الفقهية للعلماء السابقين والمعاصرين بحكم التصرف في الأموال المحرَّمة و كيفية التصرف بها.
- تهدف أيضاً إلى إيجاد حلول عملية لطرق التصرف في الأموال المحرَّمة و صرفها في الموضع الذي يجب أن تصرف فيه.
- معالجة موضوع – الأموال المحرَّمة – و كيفية وحكم التصرف بها معالجة تامة من حيث المنهج و إزالة الخلل و النقص الموجود و جميع الجزئيات التي تفرقت في الكتب حتى يأخذ الموضوع هيكلاً و صو رة كاملة تفي بالغرض و تلبي الحاجة العلمية و التطبيقية للباحثين و الأساتذة.
- جمع هذا الموضوع و تأجيل القضايا الفقهية و المقارنة بينها بالنظر إلى أدلة الفقهاء.

بيت التدقيق الشرعي

أهمية البحث:

1) معالجة الموضوع " تصريف الأموال الغير شرعية وفق ضوابط الأسلامية" ، معالجة تامة ، من حيث المنهج العلمي في تحرير الموضوع و تطبيقاته المعاصرة.
2) إخترته لأنه من أحدث المواضيع العلمية المطروحة و مما أختلف فيه النظر الفقهي.
3) توضيح و كشف المسائل في الأموال المحرَّمة و الضوابط الشرعية فيها.
4) إن العلماء المعاصرين قد حلو لنا كثير من معضلات العصر و أوجدوا لنا مخارج شرعية ذات بحث و تأمل عميق و تلك الحلول هي السبيل الوحيد إلى خلوص الأمة من المعاملات المحرَّمة علينا في الشريعة الإسلامية و بخاصة في هذا الزمن الذي تكثر فيه المحرمات، فحرى أن نبرز المادة العلمية و نخصها ببحث تطبيقي على المسائل المعاصرة يزيل الإشكالات المتوهمة.

مشكلة البحث:

- تساؤلات كثيرة من مديري في المؤسسات الإسلامية عن أحكام صرف الأموال المحرَّمة الناتجة عن خطأ بعض الموظفين ، خاصة الموظفين المنتسبين الجدد.
- تشكك الكثير من الناس بجواز أن تتحول المؤسسة أو البنك إلى مؤسسة أو بنك إسلامي ، وذلك لصعوبة التخلص من أموالها المحرَّمة "إن ما بني على باطل فهو باطل".
- تفريغ المادة الفقهية المختصة بالتصرف بالمال الحرام و طرق صرف في كتب الفقة التراثية و عدم ربطها بالمؤسسات المالية المعاصرة مما أدى إلى جهل كثير من الدارسين أو العاملين بحكم التصرف بالأموال المحرَّمة.
- تساؤل كثير من أصحاب الأعمال عن الضوابط الرادعة لخلط المال المحرم إلى المال الحلال لجهلهم عن كيفية و طرق تصريف الأموال المحرَّمة بعد إختلاطها.

أسباب إختيار الموضوع:

- عدم إلمام أصحاب الأعمال و مديري المؤسسات عن أحكام تصريف الأموال المحرَّمة.
- حماية أموال مساهمي المؤسسات المالية الإسلامية و أصحاب الأعمال من تعرض الأموال للضياع ولو كانت قليلة.
- إرشاد و توجيه الموظفين و المؤسسات و البنوك و أصحاب الأعمال حول أهمية فهم ضوابط الإستثمار في الإسلام و الفرق بينها و بين التقليدي.
- نشر توعية بجانب مهم من أحكام المعاملات المالية الإسلامية بما يتماشى مع المعاملات المالية المعاصرة حتى يدفع مخاطرة تعرض المال للتلف.

أسئلة البحث:

- ما هو تعريف المال؟
- ما هو تعريف المال المحرم ، و ما هي أنواع المال المحرم؟
- ما هو حكم إستثمار المال الحرام أو الأموال المجنَّبة؟
- ما هو حكم تأخير صرف الأموال المجنَّبة؟
- ما هو حكم الإقراضض بالقرض الحسن من الأموال المجنَّبة؟
- ما هو حكم صرف الأموال المحرَّمة إلى وجوه البر العام كتوزيع ريعه على الفقراء و المساكين و غيرها؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إذا كانت المؤسسة مؤسسة إسلامية فكيف يدخلها المال الحرام؟

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد مخالفات للمنظور الشرعي في تطبيق العقود الإستثمارية.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد مخالفات للمنظور الشرعي في تطبيق شروط و ضوابط الإستثمار الورادة في سياسات و إجراءات المؤسسة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد مخالفات نتيجة عدم تأهيل الموظفين لفهم منهجية العمل وفق الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية: ما هي كيفية و طرق تصريف الأموال الغير شرعية و فق ضوابط إسلامية؟

منهج البحث:

يعطي الباحث فكرة عن إسلوب البحث الذي سيتم إستخدامه من جمع المعلومات و البيانات اللازمة و تحليلها على عدة مناهج وفق الآتي:-

1. المنهج الإستقرائي: وذلك أني سأستقرء الأقوال الفقهية المختصة بمسألة حكم التصرف في الأموال المحرَّمة.
2. منهج جمع البيانات : يكمن في تحصيل البيانات من خلال الأبحاث و الكتب و المجلات العلمية و المواقع الإليكترونية.
3. المنهج التحليلي العلمي: وذلك بعد أن إستقرأت و جمعت المادة فسأحللها تحليلاً علمياً ، و ذلك بأنني سأتي بالمسائل و أحدد الحلول الشرعية لها.

4. منهج المقارنة: سأقارن بين الأقوال المختصة في حكم تصريف الأموال المحرَّمة.
5. المنهج الإستباطي: و ذلك لأني سأستنبط و أراجع بين ألأقوال في المسائل النتعلقة بتصريف الأموال المحرَّمة.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحث عينة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ، و من أبرز الدراسات حول هذا الموضوع أذكر منها ما يلي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بأحكام المال الحرام إجمالاً:

1. أحكام المال الحرام و ضوابط الإنتفاع و التصرف به في الفقه الإسلامي (عباس أحمد محمد الباز).
2. مكلية المال الحرام و طرق التخلص منه (عبدالفتاح محمود إدريس).
3. الكسب الحرام و التخلص منه (توفيق محمد شاهين).
4. أحكام التصرف في الكسب الحرام (محمد بن عبدالرزاق محمد صدِّيق).

ثانياً: الدراسات المتعلِّقة بالتصوُّف في الأموال الحرام:

1. تأخير صرف الأموال المحرَّمة (المختار الإسلامي).
2. القرض الحسن من الأموال المجنَّبة في المؤسسات المالية الإسلامية (عجيل النشمي).

الفصل التمهيدي:

- حث الإسلام على الكسب الطيب.
- تعريف المال.
- تعريف الأموال المجنَّبة.
- تعريف الأموال المحرَّمة.
  أ) محرم لوصفه.
  ب) محرم لعينه.

الفصل الأول:

مصادر الأموال المجنَّبة – الحرام في المؤسسات المالاية الإسلامية.

1- الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم المختلطة).

2- تحويل مؤسسة تقليدية غلى مؤسسة إسلامية.

الفصل الثاني:

التطبيقات الفقهية في مصادر الأموال المحرَّمة.

- المبحث الأول: الأموال الناتجة بسبب الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم المختلطة و المحرَّمة).
  - المطلب الأول: تعريف بالأوراق المالية و الأسهم.
  - المطلب الثاني: أنواع الأوراق المالية و خصائصها.
  - المطلب الثالث: كيفية تطهير الأسهم المتخلطة و المحرَّمة.

- المبحث الثاني: الأموال المحرَّمة الناتجة بسبب عقد باطل.
  - المطلب الأول: المال الحرام بعقد باطل محله عين أو منفعة محرمة.
  - المطلب الثاني: المال الحرام بعقد باطل شرط من شرائط الإنعقاد.

- المبحث الثالث: الأموال المحرَّمة الناتجة عن تحول المؤسسة الربوية إلى مؤسسة إسلامية.
  - المطلب الأول: الأموال التي تلقتها المؤسسة بفائدة قبل التحول.
  - المطلب الثاني: الموجودات المحرَّمة الغير نقدية.

الفصل الثالث:

حكم التصرف في الأموال المحرَّمة الناتجة عن التطبيقات الفقهية.

- المبحث الأول: حكم إستثمار المال الحرام.
- المبحث الثاني: تأخير صرف الأموال المجنَّبة.
- المبحث الثالث: حكم تحويل الأموال المحرَّمة إلى وجوه البر بشكل عام.

أسئلة خارجية:

1. إذا اكتسب المسلم مالاً حراما نتيجة جهله بحرمة تلك المعالمة التي إكتسبه منها